Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the financial dimension of monetary variables in Iraq for the period (2003-2021)

Luqman Othman Omer*, Laween Rafeeq Ahmed
College of Administration & Economy, Salahaddin University-Erbil - Iraq

Keywords:
Fiscal policies, monetary basis, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:
Received 14 May. 2023
Accepted 12 Jun. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Luqman Othman Omer
College of Administration & Economy,
Salahaddin University-Erbil - Iraq

Abstract: The formulation of financial policies to control economic imbalances in general and the imbalance in monetary variables in particular, and through mechanisms that work to reduce inflation rates in the economy resulting from increased government expenditures and in an economy that depends on oil revenues, as is the case in Iraq, may face many challenges, due to inflows Unstable cash to diversified trades. The study aims to analyze the monetary effects of fiscal policy in Iraq, and to reach the goal of the study, it is assumed that fiscal policy in Iraq has unsatisfactory monetary effects due to inefficient uses of public revenues. The study relied on the descriptive and inductive approach to analyze the paths of fiscal policy. The study reached a number of conclusions, including that the commitment of the Iraqi government to pay off its foreign debts was behind the decrease in the annual growth rate of the public debt for the period of the study and amounted to (-3.78%).) and (18.36%), and (18.15%) for each of them, respectively. When comparing public expenditures with the gross domestic product, it was found that expenditures exceeded output, causing an inflationary gap, and the average inflation rate reached (10.69%).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

تحليل البعد المالي للمتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2021)

لقمان عثمان عمر **لاوين رفيق احمد**
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل

المستخلص

إن صياغة السياسات المالية للسيطرة على الاختلالات الاقتصادية بشكل عام والاختلال في المتغيرات النقدية بشكل خاص ومن خلال آليات تعمل على الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد الناتجة عن زيادة النفقات الحكومية وفي اقتصاد يعتمد على عوائد النفط كما هو الحال في العراق قد تواجه تحديات عديدة وذلك بسبب التدفقات النقدية غير المستقرة إلى التداولات المتنوعة. وتهدف الدراسة إلى تحليل الآثار النقدية للسياسة المالية في العراق، وللوصول إلى هدف الدراسة افترضت أن السياسة المالية في العراق لها آثار نقدية غير مرضية وذلك بسبب الاستخدامات غير الكفوءة للإيرادات العامة. حيث اعتمدت الدراسة على منهج الوصفي والاستقرائي لتحليل مسارات السياسة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن التزام الحكومة العراقية بتسديد ديونها الخارجية كان وراء انخفاض معدل النمو السنوي للدين العام لمدة الدراسة وبلغ (-3.78%)، مؤديا بذلك ارتفاعا في معدل النمو السنوي للأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع وقد بلغ (16.82%) و(18.36%)، و(18.15%) لكل منهم على التوالي. وعند مقارنة النفقات العامة مع الناتج المحلي الاجمالي تبين أن النفقات تجاوزت الناتج وسبب بحدوث فجوة تضخمية وبلغ متوسط معدل التضخم (10.69%)، ويقترح أن يكون هناك تنسيق بين سياستي المالية والنقدية بما يساهم في تقليل من الآثار النقدية من التضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار من خلال التحكم بعرض النقد.

الكلمات المفتاحية: السياسات المالية، الأساس النقدي، العراق.

المقدمة

تجري صياغة السياسات المالية للسيطرة على الاختلالات الاقتصادية بشكل عام والاختلال في المتغيرات النقدية، فمثلا خلال آليات تعمل على الحد من معدلات التضخم في الاقتصاد الناتجة عن زيادة النفقات الحكومية واعتماد الاقتصاد على عوائد النفط، علاوة على ذلك التغيرات العشوائية غير المدروسة في السياسة النقدية المتمثلة بسعر الفائدة وسعر الصرف، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة عرض النقد الضيق والواسع من جهة وزيادة الاساس النقدي من جهة اخرى، إذ تتجه هذه التدفقات النقدية نحو المصارف الحكومية وغير الحكومية، لينتهي بها الأمر إلى تغير في مكونات عرض النقد والمتمثلة بكل من العملة في التداول والودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) فيغير بذلك حجم عرض النقد في السوق.

شهدت النفقات العامة ارتفاعا بعد عام 2003 وذلك نتيجة زيادة صادرات العراق بسبب رفع العقوبات الدولية الاقتصادية عليه من جهة، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى. وإن تردي الوضع الأمني والسياسي وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي في هيئات ومؤسسات الحكومة أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما أرغم السلطات النقدية المتمثلة بالبنك المركزي على التفكير في معالجة هذه الظاهرة المستفحلة، وبالتالي اضطرت إلى إعطاء الأولوية للسيطرة على التضخم من خلال التحكم بمستوى عرض النقد، محاولا إيجاد سياسات مالية ونقدية سليمة ومناسبة للسيطرة على ارتفاع مستوى الأسعار.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

المبحث الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

أولاً. مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في أن اقتصاد العراق بعد عام 2003 يعاني من تعارض وقصور في استخدام السياسات المالية مسببا اختلالات في التوازن بين المتغيرات النقدية، ومنها تعاظم واحادية الايرادات العامة، وانخفاض انتاجية النفقات العامة رغم الزيادة في حجم تلك النفقات، وهذا ما أدى إلى ولادة آثار نقدية للسياسة مالية والتي انعكست سلبا على فاعليتها في الوصول إلى تحقيق أهدافها.

ثانياً. هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار النقدية للسياسات المالية في المدة (2003-2021) وذلك عبر تحليل مسارات السياسات المالية.

ثالثا: فرضية الدراسة: تتجسد فرضية الدراسة في الاتي: إن السياسات المالية في العراق لها آثار نقدية خلال مدة الدراسة (2003-2021)، نجمت بفعل استخدامات غير كفوءة للإيرادات العامة المتولدة من القطاع الاستخراجي المتمثل بالقطاع النفطي.

رابعاً. حدود الدراسة: اعتمدت الدراسة العراق حدودا مكانيا لها، أما زمانيا فيشمل المدة (2003 – 2021).

خامساً. منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على منهج الوصفي والاستقرائي لتحليل مسارات السياسات المالية ووفقا لمنطق النظريات الاقتصادية وذلك في إطار اختبار فرضية الدراسة.

سادسا: هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة على مبحثين، إذ تضمن المبحث الأول الإطار النظري للسياسة المالية والمتغيرات النقدية، أما المبحث الثاني فتناول أثر السياسات المالية على المتغيرات النقدية، وقد ختم الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات وقائمة للمصادر والملاحق.

سابعاً. دراسات سابقة:

1. **دراسة (محمد ابراهيم خلف، 2016):** عنوان الدراسة (التداخل بين السياسة النقدية والمالية: دراسة حالة الاردن للمدة (2004-2014))، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة ال البيت، الاردن. تكمن مشكلة الدراسة في اثارة الآتي: ما هو أثر تداخل كل من عرض النقد والإنفاق الحكومي على التضخم في الأردن؟ وهدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التداخل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الأردن .وافترضت الدراسة لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتداخل بين السياسة النقدية والمالية على التضخم. وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والأسلوب القياسي الكمي باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، واختبار التكامل المشترك، واختبار جرانجر السببية لبيان وجود علاقة بين الانفاق الحكومي وعرض النقد مع التضخم. وشملت الدراسة الحدود المكانية حالة اقتصاد الأردني، والحدود الزمانية تغطي الدراسة المدة (2004-2014)، أهم ما توصلت إليها الدراسة من الاستنتاجات: وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، والتكامل المشترك تبين وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي أنها تظهر في المدى الطويل سلوكاً متشابهاً، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة، وجود علاقة سببية وباتجاهين بين الإنفاق الحكومي والتضخم، وعلاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقد إلى كل من الإنفاق الحكومي والتضخم.
2. دراسة (Viktor Shevchuk, Roman Kopych,2018):

عنوان الدراسة (Fiscal Policy Effects in Ukraine آثار السياسة المالية في أوكرانيا)، مجلة argumenta oeconomica cracoviensia، العدد 18، جامعة كراكو للتكنلوجيا، اوكرانيا.

تمثلت مشكلة **الدراسة** في اثارة الأسئلة الآتية: هل إن كل من الإنفاق الحكومي وصافي الإيرادات أثر على الإنتاج في أوكرانيا؟ هل تُظهر آلية حركة السياسة المالية العديد من السمات المعيارية (مثل زيادة الإنفاق الحكومي بعد حدوث صدمة إيجابية للإيرادات أو اتساع عجز الميزانية بعد رفع سعر الفائدة)؟. هدفت الدراسة إلى بيان أثر السياسة المالية على اقتصاد اوكرانيا. افترضت الدراسة إن كل من الإنفاق الحكومي وصافي الإيرادات أثر على الإنتاج في أوكرانيا، وان السياسة المالية لها العديد من السمات المعيارية (مثل زيادة الإنفاق الحكومي بعد حدوث صدمة إيجابية للإيرادات أو اتساع عجز الميزانية بعد رفع سعر الفائدة). واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي مستخدما الاسلوب الوصفي والتحليلي للبيانات، واعتمدت على الأساليب المستخدمة في الاقتصاد لقياسي في إطار نموذج تصحيح الخطأ (VECM). الحدود المكانية: اوكرانيا، الحدود الزمانية: 2001 – 2016. أهم ما توصلت إليها الدراسة من الاستنتاجات: هناك تأثير إيجابي قوي لكل من الإنفاق الحكومي والإيرادات على الإنتاج في أوكرانيا. وهناك زيادة في الإنفاق الحكومي بعد حدوث تغيرات إيجابية للإيرادات الحكومية، مع اتساع عجز الموازنة بعد رفع سعر الفائدة. وهناك علاقة عكسية قوية بين سعر الفائدة والإنتاج.

المبحث الثاني: المحور الاول: الإطار النظري السياسة المالية والمتغيرات النقدية

2-1. السياسات المالية:

2-1-1. مفهوم السياسة المالية: يقصد بالسياسة المالية استخدام الضرائب والنفقات العامة والقروض العامة من قبل الحكومة في تحقيق المطالب المهمة التي تهدف إليها، منها تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق مستوى من التشغيل المرغوب فيه، فضلا عن تحقيق التطور في مستوى النمو والتنمية الاقتصادية (الدمرداش و الليثي، 2015: 9).

2-1-2. أهداف السياسة المالية: إن أهداف السياسة المالية التي تستفاد منها الحكومة في حالات التقلبات الاقتصادية التي تمر بها اقتصاديات الدول، مما يؤثر سلبا على أفراد المجتمع، ويمكن ايجاز هذه الأهداف:

- **تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار** لخلق بيئة تلائم زيادة الانتاج، الاستخدام والتسويق (Ray & Anderson، 2011 :204) وهنالك أهداف أخرى للسياسة المالية منها.

- تحقيق مستوى من التوظف المرغوب فيه (الربيعي، 2014:70)، تحقيق مستوى من الاستهلاك المرغوب فيه (الدمرداش والليثي، 2015: 18)،
- العدالة في توزيع الدخل والثروة (العيسوي، 2014: 28).
- تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية: (مصطيفى وسانية، 2014: 220)،
- تحقيق التوازن في الميزان التجاري (الدمرداش والليثي، 2015: 18).

2-1-3. أشكال السياسة المالية: ولوصول إلى الأهداف السابقة على الحكومة استخدام احد اشكال السياسة المالية:

أ. **السياسة المالية التلقائية:** وهي السياسة التي تجعل الاقتصاد المضي بشكل سلسل ونحو حد من الاستقرار، فهذه السياسة تعدل تلقائيا كل من الايرادات والنفقات العامة والموازنة العامة مع مواجهة الاقتصاد للدورات الاقتصادية، وبذلك تعمل على تثبيت الدخل المتاح، ثم الاستهلاك والناتج القومي الكلي الحقيقي *(امال، 2015: 57)*.

ب. **السياسة المالية التقديرية (العمدية):** لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية تتطلب اجراءات تداخلية لتوجه الاقتصاد نحو الاتجاه المرغوب، ويستخدم هذه السياسة للسيطرة على الدورات والتقلبات الاقتصادية من خلال تنظيم الايرادات العامة مع النفقات العامة (*kennided & prag,2 010:151*).

3-1-2. الاختلالات الاقتصادية والانضباط المالي: إن السياسة المالية تصمم على أساس الحد من الانتكاسات المالية والاجتماعية وكبح جماحها وأثرها على الناتج والتشغيل وثم الاستقرار، وان قدرة السياسة المالية وكفاءتها مرهون بالانضباط المالي بوصفه مقياسا لقدرة السياسة المالية في كبح الافراط في الانفاق وثم العجز، إذ يعرف الانضباط المالي على أنه "قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس ويضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل" أي أن الايرادات الحالية تغطي النفقات الحالية أي في ضوء الامكانيات المالية المتاحة (علي واخرون، 2018: 104)، أو هي قدرة على ادارة النفقات العامة والايرادات العامة بشكل دقيق ومستجيبا لأهداف المالية الموضوعة ضمن الخطة الاقتصادية سواء كان طويل المدى أو متوسط المدى (دعدوش، 2020: 4)، ومن أهمية الانضباط المالي أنه يساعد السياسة النقدية في المحافظة على فعاليتها، كما له دور في زيادة الاهتمام بكفاءة النظام الضريبي من قبل واضعي السياسات المالية، كما له أهمية بارزة لاسيما في دول التي تعاني من أزمات مالية مستمرة مثل أزمات الديون وأزمات انخفاض قيمة العملة مما ينتج عنه من تقلبات الاقتصادية (الفتلاوي، 2022: 24-25) من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد هي:

أ. **الفجوة الانكماشية:** يحدث عندما ينخفض الانتاج إلى ما دون الناتج المحتمل. وحيثما يعجز الطلب الكلي من سحب العرض الكلي المتاح في الاقتصاد (التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي يحدث عند مستوى اقل من التشغيل الكامل). عندئذ تلجأ الحكومة إلى أساليبها المالية لسحب العرض الفائض أو زيادة مستوى الطلب الكلي وتسمى بالسياسة المالية التوسعية (ray, Anderson, 2011: 205). ويمكن أن تعالج الفجوة الانكماشية عن طريق أدوات السياسة المالية والتي سيتم تفصيلها كالآتي:

- **سياسة الانفاق العام:** وهي السياسة التي تعمل على زيادة النفقات العامة، ويقابلها ظهور دخول جديدة او زيادة الدخول الموجودة فعلا، وبالتالي يزداد الطلب الكلي، ويؤدي هذا التزايد في الطلب الكلي زيادة في الانتاج الكلي، وهذا يتطلب إلى زيادة النشاطات الاستثمارية وتتيح وفرة في فرص التشغيل أي زيادة في مستويات التوظف، يستنتج من كل ذلك بأن استخدام هذه السياسة سوف تحد من مشكلة البطالة التي كانت ناجمة عن حالة الركود الاقتصادي (بخيت، 2014: 77).
- **سياسة تسريع سداد جزء من الدين العام الحكومي:** قد تعمل الحكومة بدفع قروضها مع المستحقات التي عليها قبل الموعد المحدد لسدادها، وبهذه الآلية تزداد القوة الشرائية للعملة المحلية، ويتم ذلك عن طريق احلال النقود محل الأوراق المالية مما يزداد الاحتياطي النقدي للدولة وزيادة قدرتها على التوسع للقروض المصرفي (جاب الله، 2018: 110).
- **سياسة تخفيضية للضرائب:** السياسة الضريبية هي مصدر للموارد العامة التي تمول النفقات، فضلا عن قدرتها في زيادة الدخل المتاح وبالتالي تعزيز التوسع في الطلب الفعال، كما إنها تستخدم لتمكين اعادة توزيع الدخل غير المتكافئ (Arestis et al, 2018: 4). وإنها وسيلة مناسبة للحد من ارتفاع ظاهرة البطالة، فبتخفيض مقدار الضريبة على الدخول النقدية للأفراد سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الانفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الطلب الفعال لتقليل الفجوة الانكماشية (الافندي، 2012: 218).

وهكذا فإن السياسة المالية التوسعية هي سياسة تتضمن حل لحالة اقتصادية هي حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد القومي بقوة أقل من قدرته الإنتاجية الكاملة، هنا تعمل الحكومة تحرير الاقتصاد القومي بواسطة التوسع في النفقات العامة وتخفيض في الضرائب وإحداث عجز فعلي في الموازنة العامة للدولة بحيث يصل الاقتصاد القومي إلى التشغيل الكامل (Andersen, 2005: 10-11).

ب. **الفجوة التضخمية:** يحدث عندما يكون الطلب الكلي ليس بمستوى العرض الكلي بل تكون أكبر منه، ويكون الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، حينها يتولد الضغط التضخمي في الاقتصاد، وتكون سببا في رفع مستوى العام للأسعار، حتى لا يعاني الاقتصاد الوطني من حدوث ظاهرة التضخم، لابد من تقليل من الطلب الكلي الفعال، ويتحقق الحجم المطلوب من الطلب الكلي بتشغيل عناصر الانتاج المتوفرة، والجاهزة، وتشغيل الطاقة الانتاجية العاطلة والتي من خلالها يتعادل تلك الانتاج مع حجم الطلب الكلي الفعال (النسور، 2014: 163). ويتحقق التوازن في الاقتصاد القومي. ولمعالجة الفجوة التضخمية والحد من هذه الضغوطات تستعين الحكومة بالسياسة المالية وتسمى السياسة المالية الانكماشية مستخدمة أدواتها التي تتناسب مع هذه الظاهرة وهي كالآتي:

- **سياسة تقييد الانفاق العام:** ففي حالة وجود ظاهرة التضخم، تعمل الحكومة بتخفيض الانفاق الحكومي وباستحداث فائض في الميزانية يوجه إلى مجالات الانفاق الأخرى، فهناك فرق بين الانفاق العام الاستهلاكي (والمسبب الاكبر لحالة التضخم)، والانفاق الاستثماري وبزيادة هذا النوع من الانفاق تعمل على مضاعفة الانتاج الكلي، والدخول لتوفير مستوى مرغوب من الطلب الفعال تناسب الزيادة في الانتاج، وعند مستوى من التوظف الكامل (عناية، 2000: 171-173).
- **سياسة رفع الضرائب:** إن السياسة الضريبة من السياسات التي لها تأثير قوي في تحريك التضخم وضبطها، وبالأخص في البلدان النامية، لكون أجهزتها المصرفية والمالية تتسم بالبدائية، ففي حالة التضخم تفرض معدلات أعلى من الضريبية لسحب القوة الشرائية الزائدة في السوق، ويتوجه الأفراد إلى الادخار أكثر من الانفاق لانخفاض دخولهم النقدية وبهذا يقلل الطلب الكلي الفعال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بزياد فرض الضريبة بمعدلات أكبر يحدث زيادة في الوعاء الضريبي، وبالتالي تزداد من الموارد لتمويل التنمية الاقتصادية. وبالنتيجة تتحول الفائض من الانفاق الاستهلاكي إلى الانفاق الاستثماري المنتج (عناية، 2000: 164-163).
- **سياسة بيع الاوراق المالية:** تستمد الحكومة من هذه السياسة امتصاص الفائض النقدي الموجود في السوق عن طريق اصدار أوراق مالية وبيعها للأفراد، وبمعنى الحكومة تقترض من الأفراد ويكون هذا الاقتراض اجباريا أو اختياريا (جواد الشمري، الشمري، 2020: 76).

2-1. المتغيرات النقدية: إن السياسة النقدية تعمل على تغير مسارات المتغيرات النقدية من عرض النقد والتضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف من خلال ادواتها النوعية والكمية، وفيما ما يأتي شرح مختصر لتلك المتغيرات:

1-2-1. الاساس النقدي M0: هي مقدار العملة في التداول، او القاعدة النقدية الأساسية للبلد، وهي عبارة عن صافي الموجودات الجنبية مضافا اليه صافي الائتمان المحلي والتي هي عبارة عن حوالات الخزانة بحيازة البنك المركزي عدا الحساب الجاري للحكومة، فضلا عن الائتمان الذي يقدمه البنك المركزي لمؤسسات ولجهات محلية أخرى أي إنها) العملة في التداول + احتياطيات المصارف (علي، 2020: 35).

2-2-2. عرض النقد بمعناها الضيقM1 : وتعني عرض النقد المتداول M0 فضلا عن الحساب الجاري أو الودائع تحت الطلب، وعليه فإن هذا المفهوم بهذا المعني لا تشمل الودائع التي يحتفظ بها البنك المركزي في شكل احتياطي للبنوك الأخرى، وأيضا لا تشتمل على الكمية النقدية التي تحتفظ بها وزارة المالية، وأنه يستبعد من الودائع تحت الطلب، الودائع الحكومية المتمثلة بالإنفاق العام على السلع والخدمات في البلد، وودائع البنوك لدى بعضها البعض.

2-2-3. المعنى الواسع لعرض النقود M2: عرض النقود على أساس وسائل الدفع M1، الودائع الجارية وبإخطار لدى البنوك التجارية، ولودائع الجارية بصناديق التوفير وشهادات الإيداع الادخارية ذات الدخل الثابت التي تصدرها البنوك التجارية (التلباني، 2022: 47).

2-2-4. التضخم:

2-2-4-1. مفهوم التضخم: وهو الارتفاع المتزايد والمستمر في المستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية المعروض النقود بشكل يجعله أكبر من كمية السلع الموجودة او المتاحة أو بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج (البرواري، 2021: 34)

2-2-4-2. أنواع التضخم: هناك أنواع عدة للتضخم التي تم تصنيفها وفق الآتي: (Rihfenti, 2020: 2069-2072)

أ. **يعتمد التصنيف الأول على ما إذا كان التضخم "حادًا" أم لا.** ويمكن التميز كالآتي: التضخم الخفيف (البسيط) (أقل من 10٪ في السنة). وتضخم معتدل (بين 10٪ -30٪ سنويا) وتضخم حاد (بين 30٪ و100٪) في السنة. وتضخم مفرط (فوق 100٪ في السنة). إن تحديد شدة التضخم نسبي للغاية. لا يمكن في الواقع تحديد شدة التضخم فقط من وجهة نظر نطاق التضخم، دون النظر إلى من يتحمل العبء أو من يستفيد من التضخم. فإذا كان معدل التضخم 20% وهذا شمل أسعار السلع المشتراة من قبل أصحاب الدخول المنخفضة فهذا النوع من ضخماً حاداً.

ب. **التصنيف الثاني على أساس السبب الأولي للتضخم:** على هذا الأساس نميز بين نوعين من التضخم، التضخم القوي جدا الناتج عن الطلب العام على السلع المختلفة. هذا النوع من التضخم يسمى تضخم الطلب، والتضخم الناتج عن زيادة تكلفة الإنتاج. وهذا ما يسمى تضخم التكلفة. إن هذين النوعان من التضخم، لا يوجد فرق بينهما من حيث ارتفاع سعر الإنتاج، ولكن من حيث حجم الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) هناك فرق. في حالة تضخم الطلب، عادة ما يكون هناك ميل للإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) للارتفاع مع الزيادات العامة في الأسعار. ويعتمد حجم الزيادة في الإنتاج على مرونة منحنى العرض الإجمالي؛ عادة كلما اقترب من الحد الأقصى للإنتاج، كلما انخفض المنحنى. على العكس من ذلك، في حالة تضخم التكلفة، عادة ما تكون الأسعار مصحوبة بانخفاض في معدل دوران المبيعات. يكمن الاختلاف الآخر بين عمليتي التضخم في اولوية زيادة السعر. ففي تضخم الطلب، الزيادة في سعر السلع النهائية (المخرجات) تسبق زيادة أسعار السلع المدخلة وأسعار العوامل (الأجور وما إلى ذلك). في المقابل، في تضخم التكلفة نرى زيادة في أسعار السلع المدخلة وأسعار عوامل الإنتاج تسبق ارتفاع أسعار السلع النهائية (المخرجات). بشكل عام، فإن التضخم الذي يحدث في مختلف البلدان في العالم هو مزيج من هذين النوعين من التضخم، وكلاهما غالبًا ما يقوي أحدهما الآخر (Tweneboah, 2019: 8-11).

ج. **التصنيف الثالث يقوم على أصل التضخم:** تميز بالتضخم القادم من داخل البلد (التضخم المحلي). والتضخم القادم من الخارج (التضخم المستورد). ينشأ التضخم الناشئ عن المحلي بسبب عجز

الميزانية الذي يتم تمويله عن طريق طباعة أموال جديدة من مصادر غير مجدية وما إلى ذلك. التضخم الناشئ من الخارج هو التضخم الذي ينشأ بسبب ارتفاع الأسعار (أي التضخم) في الخارج أو في بلدان التي تستورد منها. من الواضح أن انتقال التضخم من الخارج إلى الداخل أسهل في البلدان التي تكون فيها الاقتصادات مفتوحة، أي البلد الذي يعد فيه قطاعات التجارة الدولية مهمة. لكن مدى حدوث انتقال التضخم يعتمد أيضًا على سياسة الحكومة المتبعة. مع بعض السياسات النقدية والضريبية، يمكن للحكومة تحديد الاتجاهات التضخمية التي تنشأ من الخارج (Rihfenti, 2020: 2069-2072).

2-2-5 سعر الفائدة:

2-2-5-1. مفهوم سعر الفائدة: هي الأموال التي يتم منحها لشخص ما لأن المُقرض امتنع عن استخدام أمواله الخاصة فقط للوفاء بقرض. "معدل الفائدة هو معدل الفائدة المعبر عنه بالنسبة المئوية لفترة زمنية معينة (شهرية أو سنوية) (Sari et al, 2021: 72).

2-2-5-2. اهمية سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة مؤشرا مهما في تحريك الاقتصاد الكلي في الاتجاهات مخططه له مسبقا، وتظهر أهمية سعر الفائدة في النقاط الآتية (حسين، 2017: 13-14):

أ. أهمية سعر الفائدة للأفراد: إن سعر الفائدة يعتبر كلفة التمويل المالي تقع على عاتق الأفراد الذين يحاولون شراء أنواع من الأصول كالسلع المعمرة أو العقارات وغيره، فإن ارتفاع في سعر الفائدة يسبب عوائق عنده، أما الافراد اصحاب الودائع قد يكون هذا الارتفاع مشجعاً وذلك لحصولهم على دخل أعلى بالاعتماد على الادخار المالي.

ب. أهمية سعر الفائدة للمجتمع: إن القطاع الاقتصادي يتأثر بسعر الفائدة بشكل كامل وذلك عند تحقيق الأمور الآتية: محاولة استقطاب الأموال الفائضة من الوحدات المالية بهدف ادخارها وتوجيهها ضمن وحدات العجز لتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، والسعي إلى ضمان تحقيق توازن بين كمية النقود المعروضة مع كمية النقود المطلوبة والحفاظ على هذا التوازن، التركيز على التأثير في كل من حجم الاستثمار وحجم الادخار لأنهما من الأهداف الاساسية في السياسة النقدية، والتأثير في التدفقات المالية على المستوى الدولي، حيث ارتفاع سعر الفائدة بدولة ما تكون عاملا مشجعا إلى حركة رؤوس الأموال إليها والعكس صحيح، الاهتمام بتوجيه اقتصاد الدولة وفق السياسات المخططة حسب الوضع الاقتصادي الحالي أو السائد، وتتأثر سعر الفائدة بعوامل عدة منها (طول مدة القرض والتوقعات التضخمية والمخاطرة والضرائب) (sander, 2009: 200).

2-2-6. سعر الصرف:

2-2-6-1. مفهوم سعر الصرف: "عبارة عن عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لأجل شراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وإن سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية وبدرجة اقل لغيرها" (شندي، 2006: 1).

2-2-6-2 أنواع سعر الصرف: هناك أنواع مختلفة لأنظمة أسعار الصرف من منظور تأثيرها على استقرار الاقتصاد الكلي.

1. **سعر الصرف الثابت (الاسمي):** يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين. يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا

وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا. التحسن يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية أما التدهور فهو انخفاض العملة المحلية وبالعكس (العباس، 2010: 4).

2. **سعر الصرف الحقيقي**: سعر الصرف الحقيقي هو سعر نسبي رئيسي في الاقتصاد الكلي للاقتصاد المفتوح، ويحدد عدد حزم السلع المحلية التي يجب التخلي عنها للحصول على حزمة واحدة من السلع الأجنبية (Chinn, 2019: 1-2). فإن سعر الصرف الاسمي الثابت لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يبين تقلبات سعر الصرف الاسمي فضلا عن معدلات التضخم، كما إن السعر الصرف الحقيقي يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. فإن حركة واتجاه المؤشر للسعر الصرف الحقيقي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لدراسة ميزان المدفوعات، ودراسة مدى تطور ونمو الأسواق والنقدية والسلعية والمالية (الجيلاني، 2014: 8).
3. **سعر الصرف العائم (الحر):** هو سعر يتم تحديده بحرية في السوق حسب العرض والطلب. يشتري الأجانب بالعملة المحلية من أجل شراء سلع أو الأصول المحلية اي داخل البلد وبالمثل يبيع المواطنون المحليون العملة المحلية ويشترون العملات الأجنبية عندما يرغبون في شراء سلع أو أصول من دول أجنبية. يتم تحديد سعر الصرف بأي سعر يتم توضيحه في هذه الأسواق. ولا يتم استخدام السياسة النقدية والمالية بشكل منتظم أو منهجي للتأثير على سعر الصرف. نظراً لأن أسعار الصرف العائمة تسمح بالتعديل التلقائي، فإنها تحمي الاقتصاد المحلي من التغيرات الخارجية في العرض والطلب الدوليين (Labonte, 2004:3-4).

المبحث الثاني: المحور الثاني: انعكاس السياسات المالية على المتغيرات النقدية

من أجل تبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة خلال المدة الزمنية (2003-2021)، وتفسير اتجاه العلاقة بين السياسة المالية المتمثلة بسياسة النفقات العامة وسياسة الايرادات العامة وسياسة الدين العام وآثارها على المتغيرات النقدية المتمثلة بالأساس النقدي وعرض النقد الضيق وعرض النقد الواسع (السيولة المحلية)، فضلا عن دور سعر الصرف وسعر الفائدة في تغير هذا الاتجاه، تم تقسيمها على مرحلتين: المرحلة الأولى وهي المدة الأولى للدراسة (2003 – 2013) والمتمثلة بتغير النظام الحكومي واستقلالية البنك المركزي واعادة تصدير النفط، أما المرحلة الثانية وهي المدة الثانية للدراسة (2014-2021) والتي بدأت بدخول منظمات ارهابية إلى الأراضي العراقية وتغير في سعر النفط وتقييد كميات تصديرها في العراق حسب اتفاقية مع منظمة اوبيك [1]، وأزمة تفشي كورونا وغيرها. ويتم توضيح العلاقة بين السياسة المالية والمتغيرات النقدية كالآتي:

2-1. تحليل العلاقة بين تطور السياسة المالية والمتغيرات النقدية في العراق للمدة (2003-2021): إن التغير في السياسة المالية المتمثلة بسياسة النفقات العامة والايرادات العامة والدين العام لها أثر على المتغيرات النقدية منها الأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع وأثره على سعر الفائدة وسعر الصرف، وفيما يأتي يتم توضيح تلك العلاقة وكالآتي:

2-1-1. تحليل العلاقة بين تطور سياسة النفقات العامة وتطور الاساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021): هناك علاقة بين النفقات العامة مع الأساس النقدي وذلك من خلال تأثير الايرادات العامة على النفقات العامة، ولأن العراق من الدول النفطية المعتمد في

(1) منظمة اوبيك وهي منظمة تم تأسيسها في عام 1960 والهدف من تأسيسها ابقاء اسعار النفط مستقرة للدول المصدرة للنفط، وان العراق من ضمن الدول الاعضاء لهذه المنظمة والذي قيد بتحديد كميات استخراجه للنفط بغية ارتفاع في سعر النفط بتخفيض انتاجه وذلك حسب الاتفاقية التي ابرمت في 30 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016 (مرزا، 2017: 13-14)

ايراداته في الأغلب على الايرادات النفطية المصدرة مقابل عملات أجنبية وهي العمود للأساس النقدي، وكذلك للنفقات العامة تأثير على عرض النقد الضيق والواسع تأثيرا طرديا، وكالآتي:

- بالنسبة للمدة الأولى من الدراسة (2003 – 2013): في الجدول رقم (1) يظهر فيها معدلات التغير للنفقات العامة والأساس النقدي وعرض النقد بمعنى الضيق والواسع، حيث شهد ارتفاعا في معدل النمو للإنفاق العام وبلغ (555.20%) وذلك في سنة 2004 وهو أعلى معدل، وارتفعت في السنة نفسها كل من الأساس النقدي بمعدل بلغ (82.16%) وعرض النقد الضيق بمعدل بلغ (75.78%) وعرض النقد الواسع بمعدل بلغ (65.36%)، ويعزى هذا الارتفاع إلى رفع الحصار الاقتصادي في سنة 2003 وفتح مجال للتجارة الخارجية وتصدير النفط وزيادة الايرادات النفطية لتمويل النفقات العامة، فضلا عن زيادة النفقات الجارية التي عكست في اشكال مختلفة منها زيادة الرواتب والأجور، واعادة اعمار أغلب المؤسسات الحكومية، والتعينات الجديدة في مسالك العسكرية والشرطة وغيرها. وإن زيادة النفقات العامة ولاسيما الجارية منها بمعنى زيادة النقود خارج البنوك والذي يتمثل الجزء الأعظم لعرض النقد الضيق والواسع، وكذلك تمثل زيادة النفقات الزيادة في الودائع لدى البنوك وزيادة الاحتياطي لدى البنك المركزي والذي تمثل جانب مهم من الأساس النقدي هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن زيادة النفقات العامة تدفع السلطة المالية بزيادة تحويلاتها من العملات الاجنبية المتحصلة من الايرادات النفطية في البنك المركزي ونتيجة لذلك تزداد تلك العملات الاجنبية والمتمثلة بصافي الائتمان الأجنبي التي هي نسبة اكبر في تكوين الأساس النقدي في حوزة البنك المركزي كما تم الاشارة إليه في الملحق رقم (1) وبالتالي زيادة الأساس النقدي.

وإن معدل النمو المركب للإنفاق العام بلغ (33.65%)، وإن كل من الأساس النقدي بلغ معدل نموه المركب مقدار (28.57%) وعرض النقد الضيق قدر معدل نموه السنوي (29.03%) وعرض النقد الواسع بلغ (28.82%)

- وبالنسبة للمدة الثانية للدراسة (2014-2021) شهد ارتفاعا أقل للنفقات العامة مقارنة بالمدة الأولى وبلغ (38.15%) في سنة 2019 كأعلى معدل خلال هذه المدة، وتغير بنفس الاتجاه كل من الأساس النقدي ب(16.05%) وعرض النقد الضيق بـ (11.49%) وعرض النقد الواسع ب(8.44%)، وإن الزيادة في النفقات العامة مقارنة بالمدة السابقة ترجع إلى ما واجهتها البلد من الظروف الطارئة وغير المتوقعة من هجمات وسيطرة المجاميع الارهابية على عديد من المناطق العراقية، وتدمير الحقول والآبار النفطية في تلك المناطق، وانخفاض اسعار النفط عالميا، مما أدى إلى الانخفاض في الايرادات العامة النفطية وغير النفطية وانخفاض النفقات العامة وبالتالي انخفاض في العملات الاجنبية ونتيجة لذلك لم يرتفع الأساس النقدي إلا بمقدار منخفض، وكذلك انخفض المعروض النقدي الضيق والودائع الزمنية والادخارية في المدة (2014-2017).

معدل النمو السنوي للمدة الثانية للنفقات العامة بلغ (1.08%)، ومعدل النمو السنوي المركب الأساس النقدي بمقدار (6.36%) ومعدل النمو السنوي المركب لعرض النقد الضيق (7.42%) ومعدل النمو السنوي المركب لعرض النقد الواسع مقدار (6.41%)،

- أما بالنسبة لمدة الدراسة (2003-2021) سجلت النفقات العامة ادنى معدل (-37.25%) وذلك في سنة 2015، وانخفض الاساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع حيث بلغ (-11.85%) و(-4.24%) و(-6.67%) لكل منهم على التوالي.، ومن الجدير بالملاحظة ارتفاع معدل النمو السنوي للنفقات العامة في سنة 2021 والذي بلغ (35.18%) مقارنة بسنة 2020 البالغ (-31.90%)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

والذي عكس على كل من الأساس النقدي وعرض النقد، ويمكن ارجاع ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية (الدولار الامريكي) مقابل العملة المحلية الناتج عن اتباع سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية من قبل البنك المركزي العراقي وذلك لسد العجز في الموازنة العامة في سنة 2020 بسبب انخفاض اسعار وايرادات النفط والمتأثرة بانتشار جائحة كورونا.

سجل معدل النمو السنوي لمدة الدراسة للنفقات العامة ارتفاعا بمقدار (17.37%)، مع ارتفاع في معدل النمو السنوي لمدة الدراسة الأساس النقدي ومعدل النمو السنوي لمدة الدراسة لعرض النقد الضيق ومعدل النمو السنوي المركب لعرض النقد الواسع بمقدار (16.82%) و(18.36%) و(18.15%) على التوالي.

الجدول (1): العلاقة بين تطور النفقات العامة وتطور الاساس النقدي وتطور عرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021)%

السنوات	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	معدل النمو السنوي للأساس النقدي	معدل النمو السنوي لعرض النقد الضيق	معدل النمو السنوي لعرض النقد الواسع
2003	-------	-------	-----	----
2004	555.20	82.16	75.78	65.36
2005	(17.88)	12.90	12.32	27.49
2006	47.13	27.01	35.62	43.60
2007	0.58	64.42	40.50	27.88
2008	52.19	48.77	29.78	29.50
2009	(6.42)	5.63	32.32	30.10
2010	26.16	18.86	38.72	32.93
2011	12.30	9.08	20.74	19.54
2012	33.50	20.11	2.02	4.54
2013	13.30	17.45	15.84	16.18
2014	(5.82)	(13.62)	(1.54)	3.47
2015	(37.23)	(11.85)	(4.24)	(6.67)
2016	4.48	8.99	8.49	7.03
2017	2.61	(4.40)	1.94	2.64
2018	7.13	2.24	1.09	2.73
2019	38.15	16.52	11.49	8.44
2020	(31.90)	13.56	19.11	15.92
2021	35.18	23.94	16.05	16.66
معدل النمو السنوي 2003 - 2013	**% 33.65**	**%28.57**	**%29.03**	**%28.82**
معدل النمو السنوي 2014 - 2021	**% 1.08**	**% 6.36**	**%7.42**	**%6.41**
معدل النمو السنوي 2003 - 2021	**% 17.37**	**%16.82**	**%18.36**	**%18.15**

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات مدرجة في الملحق رقم (1) و(3).

2-1-2. تحليل العلاقة بين تطور سياسة الايرادات العامة وتطور عرض النقد الضيق وعرض النقد الواسع والأساس النقدي في العراق للمدة (2003-2021)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

2-1-2-1. تحليل العلاقة بين تطور سياسة الايرادات العامة عرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021): وبما إن العراق من الدول الريعية المعتمد بشكل أساسي على الايرادات النفطية في تنمية مجمل المجالات (الاقتصادي وغير الاقتصادي)، وإن التذبذب الحاصل في أسعار النفط العراقي عالميا وحصة تصديره للنفط المحددة حسب اتفاقيات منظمة اوبك خلال سنوات الدراسة (2003-2021)، ما جعل المتغيرات النقدية في حالة من عدم الاستقرار بين الارتفاع والانخفاض وكالاتي:

- ومن الجدول رقم (2) يبين أن معدل النمو السنوي للمدة الأولى للدراسة (2003-2013) للإيرادات العامة سجلت نموا موجبا وبلغت نسبتها (19.53%)، وبلغت معدل نمو السنوي (106.37%) وذلك في سنة 2004، بسبب اعادة تصدير النفط بعد سنة 2003 والارتفاع في سعره، وإن الزيادة في الايرادات عكست على النفقات العامة وبالتالي زيادة العملات خارج البنوك والودائع الثلاث الجارية والتوفير والادخار وهذا يعني الزيادة في عرض النقد الضيق والواسع.
- وفي المدة الثانية (20201-2014)، إن الايرادات العامة بلغت معدل النمو السنوي للمدة (0.43%)، وتبين أن معدل نمو الايرادات العامة في سنة 2014 شهد نموا سالبا ونسبة (-7.37%) وكذلك سجل كل من معدل نمو عرض النقد الضيق انخفاضا بنسبة (-1.54%) بينما سجل السيولة المحلية تغيرا موجبا وبلغ (3.47%)، وبالمقابل في سنة 2021 تبين ارتفاعا ملحوظا في معدل النمو للإيرادات العامة وإن معدل نموها السنوي بلغ (72.60%)، مما سبب في زيادة عرض النقد الضيق والسيولة المحلية بمعدلات (16.05%) و(1.66%) على التوالي رغم انخفاض سعر النفط وانخفاض تصدير العراق للنفط إلا أن الزيادة في الايرادات العامة ترجع إلى زيادة الديون الداخلية نسبة إلى الدين العام حيث تم الاشارة إليه في الملحق رقم (2).
- وكذلك سجل معدل النمو المركب للإيرادات العامة ارتفاعا للمدة (2003–2021) بـ (10.64%)، فضلا عن الارتفاع في معدل النمو لعرض النقد الضيق والواسع بـ (18.36%) و(18.15%) على التوالي. إن التباين في معدلات الايرادات العامة ما بين النمو الموجب والنمو السالب في سنوات الدراسة أثر بنفس الاتجاه على معظم سنوات الدراسة لمعدلات نمو عرض النقد الضيق والواسع.

الجدول (2): العلاقة بين تطور الايرادات العامة وتطور عرض النقد الضيق M1 وتطور عرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة (2003-2021)%

السنوات	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي لعرض النقد الضيق %	معدل النمو السنوي لعرض النقد الواسع %
2003	-----	-----	----
2004	106.37	75.78	65.36
2005	22.78	12.32	27.49
2006	21.55	35.62	43.60
2007	5.72	40.50	27.88
2008	54.19	29.78	29.50
2009	(31.21)	32.32	30.10
2010	25.92	38.72	32.93
2011	43.84	20.74	19.54

السنوات	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي لعرض النقد الضيق %	معدل النمو السنوي لعرض النقد الواسع %
2012	19.47	2.02	4.54
2013	(4.77)	15.84	16.18
2014	(7.37)	(1.54)	3.47
2015	(36.93)	(4.24)	(6.67)
2016	(18.14)	8.49	7.03
2017	42.14	1.94	2.64
2018	37.80	1.09	2.73
2019	0.94	11.49	8.44
2020	(41.25)	19.11	15.92
2021	72.60	16.05	16.66
معدل النمو المركب 2003 - 2013	**19.53%**	**%29.03**	**%28.82**
معدل النمو المركب 2014 - 2021	**0.43%**	**%7.42**	**%6.41**
معدل النمو المركب 2003 - 2021	**10.64%**	**%18.36**	**%18.15**

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المدرجة في الملحق (3).

2-3-1-2-2. تحليل العلاقة بين تطور سياسة الايرادات العامة وتطور الاساس النقدي في العراق للمدة (2003-2021): بالنظر إلى الجدول رقم (3) يتبين العلاقة غير المباشرة بين معدل النمو للإيرادات العامة مع الأساس النقدي من خلال الأثر على معدل النمو للعملة الأجنبية، وكالآتي:

- في المدة الأولى للدراسة (2003-2013) إن معدل النمو للإيرادات العامة سجل ارتفاعا حيث بلغ (106.37%) وهو أعلى معدل في المدة الأولى، وارتفع معها معدل النمو لصافي العملات الاجنبية لدى البنك المركزي حيث بلغ (482.13%)، ولأن هذه العملات تعد الجزء الأساسي في تكوين الأساس النقدي (علي، مصدر سابق: 36)، وعليه أدى إلى ارتفاعه أيضا وبلغ (82.16%) وهو أعلى معدل، بمعنى أن الزيادة في تحصيل العملات الأجنبية لدى الوزارة المالية مقابل تصديرها للنفط بالعملات الأجنبية والتنقيد تلك العملات في البنك المركزي اي تحويلها الى العملة المحلية لإنفاقها في الداخل، وسجل معدل النمو السنوي لأساس النقدي للمدة (28.57%).
- وفي المدة الثانية (2014 – 2021) أن معدلات النمو للإيرادات العامة وللسنوات الثلاث الأولى منها (2014-2016) فإنها سالبة، حيث بلغت (-7.37%) و(-36.93%) و(-18.14%) وعلى التوالي، مما أثرت على معدلات النمو لصافي العملات الأجنبية وقد بلغت (-14.31) و(-18.91%) و(-6.01%) للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي، وعليه سجلت معدلات النمو للأساس النقدي انخفاضا (مقارنة بسابقتها) والتي بلغت (-13.62) و(-11.85%) و(8.99%) ايضا للسنوات الثلاث وعلى التوالي، الذي بلغ معدل نموه السنوي المركب للمدة (6.36%) وإن تدني الظروف الامنية وعدم الاستقرار في سعر النفط كانت وراء تلك المعدلات.
- أما في مدة الدراسة (2003-2021) تراوح معدلات النمو للإيرادات العامة ما بين الانخفاض والارتفاع، وذلك للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها البلد ابتداءً من سنة 2003 نتيجة التغير في النظام السياسي وما لحقها من التأثيرات الايجابية والسلبية ومحاولة السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة المالية من السيطرة على التقلبات الاقتصادية باتخاذ اجراءات فعالة

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

ومنها في سنة 2020 استخدام سعر الصرف من قبل السلطة النقدية للحد من التضخم، واصدار سندات الخزينة من قبل السلطة المالية نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض الايرادات النفطية، لذلك سجل معدل النمو للإيرادات العامة أدنى معدل في سنة 2020 خلال مدة الدراسة وبلغ (-41.25%)، وعليه انخفض معدل النمو للعملات الأجنبية حيث بلغ (-1.83%) وإن الأساس النقدي انخفض ولكن بوتيرة أقل وبلغ (13.56%) في نفس السنة، وبلغ معدل نموه السنوي المركب للمدة الدراسة (16.82%)

الجدول رقم (3) العلاقة بين تطور الايرادات العامة وتطور الأساس النقدي وتطور عرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021) %

السنوات	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة %	معدل النمو السنوي لصافي الموجودات الاجنبية %	معدل النمو السنوي للأساس النقدي%
2003	-----	----	-------
2004	106.37	482.13	82.16
2005	22.78	84.84	12.90
2006	21.55	48.48	27.01
2007	5.72	50.13	64.42
2008	54.19	53.64	48.77
2009	(31.21)	(14.95)	5.63
2010	25.92	14.11	18.86
2011	43.84	20.74	9.08
2012	19.47	17.87	20.11
2013	(4.77)	12.64	17.45
2014	(7.37)	(14.31)	(13.62)
2015	(36.93)	(18.91)	(11.85)
2016	(18.14)	(16.01)	8.99
2017	42.14	8.91	(4.40)
2018	37.80	30.98	2.24
2019	0.94	5.23	16.52
2020	(41.25)	(1.84)	13.56
2021	72.60	18.01	23.94
معدل النمو المركب 2003 - 2013	**19.53%**	**%10.53 -**	**%28.57**
معدل النمو المركب 2014 - 2021	**0.43%**		**% 6.36**
معدل النمو المركب 2003 - 2021	**10.64%**		**%16.82**

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المدرجة في الملحق رقم (1) (3).

2-1-3. تحليل العلاقة بين تطور سياسة الدين العام وتطور الأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021): اللجوء إلى الدين العام من قبل الحكومة سببها محاولة تغطية العجز في الموازنة عندما تعجز الايرادات العامة من تغطية النفقات العامة، وفي العراق فإن المعدل الأكبر للدين العام الخارجي كان قبل سنة 2003، أما الدين العام الداخلي كان في معظم سنوات التي اضطرت الحكومة لمواجهة النفقات المتزايدة نتيجة الحروب الداخلية والخارجية ومواجهة

المجاميع الارهابية وتسكين المهاجرين أو النازحين، ولمواجهة النفقات الصحية المتزايدة لتفشي فايروس كورونا، او لمواجهة الانخفاض في الايرادات نتيجة انخفاض عالمي لأسعار النفط في عديد من سنوات الدراسة (2003 – 2021)، وأثر معدلات الدين العام بالارتفاع أو الانخفاض على المتغيرات النقدية المتمثلة بالأساس النقدي وعرض النقد الضيق والسيولة المحلية وكما هو مبين في الجدول رقم (4) وكالآتي:

- في المدة الأولى (2003-2013) شهد الدين العام انخفاضا في معدل نموه السنوي حيث بلغ معدل النمو لهذه المدة (-8.66%)، وإن السبب الرئيسي يرجع إلى اطفاء 80% من نسبة الدين العراقي في اتفاقية التي أبرمها مجلس نادي باريس مع صندوق النقد الدولي بشروط محددة، (إن الحكومة السابقة تركت تراكمات ضخمة من الدين العام للحكومات القادمة قبل سنة 2003 نتيجة لدخوله في الصراعات والحروب الاقليمية والدولية مع دول الجوار وإن مقدار هذه الديون كانت تعجيزية في امكانية دفعها ودفع مستحقاتها، إلا أن ممارسة الولايات المتحدة الامريكية التي تبنت متابعة الديون الخارجية للعراق والضغوطات على الدول الدائنة ومنهم ديون الدول الأعضاء في نادي باريس وديون الدول خارج نادي باريس وديون دول الخليج وديون معلقة وغير معالجة بتخفيض بعض من ديون العراق المستحق سدادها (عبد الحسين واخرون، 2022: 1204-1205)، أما الدول منها قبرص وأستراليا والصين والولايات المتحدة الامريكية ومالطا شطبت من مديونيته للعراق بنسبة 100%، وأما صربيا الغت 90% من ديون العراق لها، فقد ألغت 80% من الديون كل من بلغاريا وأندونيسيا وماليزيا ورومانيا، وكذلك وألغت دولة مصر 65% من الديون العراق، وبولندا ايضا الغت 70% من الديون (الزبيدي، 2018: 40-41))، وكذلك زيادة الايرادات العامة للدولة نتيجة انفتاحها على العالم لرفع الحظر الاقتصادي، والبدء بإعادة تصدير النفط العراقي، وارتفاع اسعار النفط، وهذا الانخفاض نجم عنها الزيادة في كل من الأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع، حيث بلغ معدل النمو السنوي للمدة الاولى بمقدار (28.57%) و(29.03%) و(28.82%) على التوالي.
- وفي المدة الثانية (2014-2021) شهد الدين العام ارتفاعا في معدل نموه السنوي حيث بلغ (2.06%)، علما إن الدين الداخلي شكل نسبة مهمة من الدين العام مقارنة بالمدة التي سبقتها وكما تمت الاشارة إليها في الملحق رقم (2)، وقد تم اللجوء إليها من خلال اصدار السندات في الاسواق المالية والتي تم شراءها من قبل البنك المركزي بعملية تسمى تنقيد الدين الحكومي لتعزيز أرصدة المقترضين في البنوك بقيمة السندات الحكومية التي تم شراءها من قبل البنك المركزي، وبهذا ازدادت إيداعات البنوك لدى البنك المركزي، وإن هذه الودائع تعد دعامة تكوين الاساس النقدي (علي، مصدر سابق: 36) وفي ما يتعلق بمعدل النمو السنوي لهذه المدة لكل من الأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع فبلغ (6.36%) و(7.42%) و(6.41%) وعلى التوالي، وإذا ما كان الهدف من هذا الدين الداخلي لتمويل النفقات العامة كما حصل في سنة 2020 بسبب تفشي فايروس كورونا سوف تؤدي إلى زيادة النقود خارج البنوك وتزداد عرض النقد الضيق وعليه تزداد السيولة المحلية.
- أما خلال مدة الدراسة (2003-2021) فإن الدين العام شهد انخفاضا في معدل نموه السنوي، حيث بلغ معدل النمو السنوي لمدة الدراسة (-3.78 %) مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع وقد بلغ (16.82%) و(18.36%)، و(18.15%) لكل منهم

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 62, Part (1): 374-396
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

على التوالي، وإن التزام الحكومة العراقية بتسديد ديونها الخارجية وبشكل مستمر كان وراء هذا الانخفاض.

الجدول (4): العلاقة بين تطور سياسة الدين العام وتطور الاساس النقدي وتطور عرض النقد الضيق والواسع في العراق للمدة (2003-2021)%

السنوات	معدل النمو السنوي للدين العام %	معدل النمو السنوي للاساس النقدي %	معدل النمو السنوي للعرض النقد الضيق %	معدل النمو السنوي للعرض النقد الواسع %
2003	----	-------	-----	----
2004	(7.58)	82.16	75.78	65.36
2005	(17.63)	12.90	12.32	27.49
2006	(22.03)	27.01	35.62	43.60
2007	(11.21)	64.42	40.50	27.88
2008	(23.53)	48.77	29.78	29.50
2009	3.36	5.63	32.32	30.10
2010	6.02	18.86	38.72	32.93
2011	(6.94)	9.08	20.74	19.54
2012	(3.65)	20.11	2.02	454
2013	(6.75)	17.45	15.84	16.18
2014	10.58	(13.62)	(1.54)	3.47
2015	41.55	(11.85)	(4.24)	(6.67)
2016	17.48	8.99	8.49	7.03
2017	21.32	(4.40)	1.94	2.64
2018	(25.15)	2.24	1.09	2.73
2019	(43.02)	16.52	11.49	8.44
2020	38.05	13.56	19.11	15.92
2021	(0.90)	23.94	16.05	16.66
معدل النمو المركب 2003 - 2013	**%8.66-**	**%28.57**	**%29.03**	**%28.82**
معدل النمو المركب 2014 - 2021	**%2.06**	**% 6.36**	**%7.42**	**%6.41**
معدل النمو المركب 2003 - 2021	**%3.78-**	**%16.82**	**%18.36**	**%18.15**

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المدرجة في الملحق رقم (1) (2) (3).

2-2. تحليل العلاقة بين تطور سياسة النفقات العامة وتطور معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف في العراق للمدة (2003-2021): من الجدول رقم (5) يبين علاقة غير مباشرة بين سياسة النفقات العامة مع معدل التضخم وسعري الصرف والفائدة لمدة الدراسة (2003-2021)، وكالآتي:

- في المدة الأولى للدراسة (2003-2013) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة (71.61%) وهو اكبر من متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي البالغ (27.13%)، مما يلاحظ وجود فجوة بين الطلب الكلي باعتبار النفقات الحكومية جزء الأكبر من الطلب الكلي والعرض الكلي، أي إن النفقات العامة المتزايدة لا يغطيه الناتج المحلي الاجمالي المتزايد، ما أدى إلى ارتفاع التضخم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم (17.95%)، والتي دفعت بالسلطة النقدية برفع سعر الفائدة، حيث

بلغ متوسط سعر الفائدة بـ (9.56%). فضلا عن ذلك أن متوسط معدل النمو السنوي لسعر الصرف قد بلغ (-4.41%).

- وفي المدة الثانية (2014-2021) بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة والمتمثلة بالطلب الكلي (1.58%) وهو أقل من متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي والمتمثل بالعرض المحلي من السلع والخدمات البالغ (3.11%)، من هنا يتبين أن الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي تقلصت مقارنة بالمدة الأولى ولأسباب عدة منها الانفتاح الأكثر للاقتصاد وبالتالي امكانية زيادة العرض الكلي من خلال الاستيرادات، مما جعل المعروض السلعي يتماشى مع الطلب الكلي وهذا بدوره أدى إلى انخفاض متوسط معدل التضخم والذي بلغ (0.71%)، والتي دفعت بالسلطة النقدية بتغير سعر الفائدة، حيث بلغ متوسط معدل سعر الفائدة ب(4.54%). فضلا عن ذلك التغير في متوسط معدل النمو السنوي لسعر الصرف والذي بلغ (2.99%).
- أما خلال مدة الدراسة (2003-2021) فإن متوسط معدل النمو السنوي للنفقات العامة قد بلغ (40.48%) وهو أكبر من متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي البالغ (16.46%)، مما يعني أن النفقات العامة تجاوزت الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي حدوث فجوة تضخمية، حيث بلغ متوسط معدل التضخم (10.69%)، وإن متوسط معدل سعر الفائدة بلغ (7.45%)، فضلا عن ذلك أن متوسط معدل النمو السنوي لسعر الصرف قد بلغ (-1.12%).

الجدول (5): العلاقة بين تطور سياسة النفقات العامة وتطور معدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة في العراق للمدة (2003-2021)%

السنوات	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	معدل التضخم	سعر الفائدة	معدل النمو السنوي لسعر الصرف
2003	-------	----	33.6	6.35	-----
2004	555.20	79.93	27	6	(23.36)
2005	(17.88)	38.13	37	7	1.10
2006	47.13	29.99	53.2	16	(0.14)
2007	0.58	16.60	30.8	20	(14.45)
2008	52.19	40.89	2.7	16.8	(4.94)
2009	(6.42)	(16.80)	-2.8	8.8	(1.93)
2010	26.16	27.90	2.4	6.2	0.00
2011	12.30	30.06	5.6	6	0.00
2012	33.50	16.98	6.1	6	(0.34)
2013	13.30	7.62	1.9	6	0.00
2014	(5.82)	(2.62)	2.2	6	0.00
2015	(37.23)	(26.93)	1.4	6	1.37
2016	4.48	1.15	0.5	4.33	0.68
2017	2.61	12.56	0.2	4	0.00
2018	7.13	21.32	0.4	4	0.00
2019	38.15	2.69	-0.2	4	0.00
2020	(31.90)	(20.42)	0.6	4	0.00
2021	35.18	37.16	0.6	4	21.85

السنوات	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	معدل التضخم	سعر الفائدة	معدل النمو السنوي لسعر الصرف
متوسط المدة (2003-2013)	71.61	27.13	17.95	9.56	-4.406
متوسط المدة (2014-2021)	1.58	3.11	0.71	4.54	2.9875
متوسط مدة الدراسة (2003-2021)	40.48	16.46	10.69	7.45	-1.12

المصدر: الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات المدرجة في الملحق رقم (3)

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات: في ضوء ما تم تناوله يمكن استنتاج الآتي:

1. إن العراق كأحد البلدان النفطية وفيه عرض النقد أصبح متغيراً داخلياً يرتبط بالإيرادات العامة والنفقات العامة ومن ثم ارتباطه بالتطورات في أسعار النفط العالمية.
2. إن النفقات العامة كانت في أدنى معدل (-37.25%) لها وذلك في سنة 2015، مؤديا إلى انخفاض كل من الأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع حيث بلغ (-11.85%) و(-4.24%) و(-6.67%) لكل منهم على التوالي.
3. إن معدل النمو للإيرادات العامة سجلت ارتفاعا في المدة الدراسة بـ (10.64%)، مؤديا إلى ارتفاع في معدلات النمو لعرض النقد الضيق والواسع بـ (18.36%) و(18.15%) على التوالي.
4. إن السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي والسلطة المالية اتخذت اجراءات وسياسات للسيطرة على التقلبات الاقتصادية ومن أبرز اجراءات ذات فعالية كانت في سنة 2020 حيث استخدمت اداة سعر الصرف للحد من معدل التضخم، وسجل معدل النمو للإيرادات العامة أدنى معدل خلال مدة الدراسة وبلغ (-41.25%)، وعليه انخفض معدل النمو للعملات الأجنبية حيث بلغ (-1.83%) وإن الأساس النقدي انخفض ولكن بوتيرة أقل وبلغ (13.56%).
5. إن التزام الحكومة العراقية بتسديد ديونها الخارجية كان وراء انخفاض معدل النمو السنوي للدين العام لمدة الدراسة وبلغ (-3.78%)، مؤديا بذلك ارتفاعا في معدل النمو السنوي للأساس النقدي وعرض النقد الضيق والواسع وقد بلغ (16.82%) و(18.36%)، و(18.15%) لكل منهم على التوالي.
6. توصلت الدراسة عند مقارنة متوسط معدل النمو للنفقات العامة مع متوسط معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي تبين أن متوسط معدل النمو للنفقات تجاوزت متوسط معدل النمو للناتج وسبب بحدوث فجوة تضخمية وبلغ متوسط معدل التضخم (10.69%).

ثانياً. المقترحات: في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن اقتراح الآتي:

1. على السياسة المالية العمل على التنويع الاقتصادي لعدم قدرة الاستثمارات العامة استيعاب الطلب الكلي المتزايد نتيجة زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الايراد النفطي، فمن ضرورة الاعتماد على الاستثمارية خاصة.
2. حتمية التنسيق بين سياستي المالية والنقدية بما يساهم في تقليل من الآثار النقدية من التضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار من خلال التحكم بعرض النقد.

3. اتخاذ السلطة المالية الاجراءات اللازمة من خلال أدواتها لإعادة تنظيم النفقات العامة لاسيما النفقات الجارية بحيث يعزز من انتاجية النفقات العامة ويقلل من مستوى العام للأسعار لأن الجهاز الانتاجي في العراق تتصف بعدم مرونته.
4. وضع اجراءات صارمة للحد من الفساد المالي والاداري والتي تعد من أكبر المعضلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وتحد من امكانية النهوض بواقع الايرادات العامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. التقارير والنشرات الرسمية

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير النشرة السنوية للمدة (2003-2021).
2. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية (2003-2021).
3. البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، بيانات منشورة للمدة (2003-2021)

ب. الرسائل والأطاريح:

1. الالوسي، همام عبد الرحيم كافي، تحليل اثر الانفاق العام على بعض المؤشرات التنمية الاقتصادية، في العراق للمدة 2004-2018، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة فلوجة، العراق، 2020.
2. امال، معط الله، اثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة 1970-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلسمان، الجزائر، 2015.
3. البرواري، عبد العزيز احمد حسن، أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في التضخم في العراق للفترة (1991-2019)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2021.
4. حسين، نمارق قاسم، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة: لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق للمدة (1990-2015)، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017.
5. خلف، محمد ابراهيم، التداخل بين السياسة النقدية والمالية – دراسة حالة الاردن للمدة 2004-2014، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والاعمال، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة ال بيت، الاردن، 2016.
6. سلمان، علي فاهم جعفر، اشكالية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2021.
7. الفتلاوي، هديل محمد سلمان، أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الانضباط المالي تجارب دول المختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2022.

ج. البحوث والدوريات

1. التلباني، احمد محي الدين محمد، العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلا من التضخم ونمو الاقتصاد المصري (دراسة قياسية لرسم السياسة النقدية باستخدام نموذج ARDL)، بحث منشور، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (15)، 2022.

2. جواد الشمري، كمال كاظم، الشمري، ابتهال احمد عبد عون، تحليل تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل الدين الحكومي-العراق (2006-2016) انموذجا، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم الادارية، جامعة كربلاء، المجلد (14)، العدد (58)، العراق، 2020.
3. الجيلاني، عبد الرحمان علي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، بحث منشور، مجلة التنظيم والعمل، الجزائر، المجلد (4)، العدد (6)، 2015.
4. العباس، بلقاسم، سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد (23)، السنة الثانية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.
5. علي، احمد الابريهي، نظرية الدين الحكومي، بحث منشور، دائرة البحوث والدراسات، البنك المركزي العراقي، 2020.
6. دعدوش، علي كاظم، دور الانضباط المالي في معالجة صدمات المزدوجة في العراق (2010-2020)، بحث منشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020.
7. شندي، اديب قاسم، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (11)، العراق، 2006.

د. **الكتب**

1. الافندي، احمد محمد، مقدمة الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي – صنعاء، جامعة العلوم والتكنلوجيا، صنعاء، اليمن، 2012.
2. بخيت، حيدر نعمة، سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات الامريكية المتحدة، دار امنة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014.
3. جاب الله، مصطفى، السياسة الاقتصادية الكلية ما بين تحقيق النمو واستهداف التضخم، الطبعة الاولى، الابتكار للنشر والتوزيع، الاردن، 2018.
4. الدمرداش، هاني محمد، اليثي، عماد محمد، السياسات المالية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، المصر، 2015.
5. الربيعي، رجاء، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، امنة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
6. عناية، غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية، مصر، 2000.
7. العيسوي، ابراهيم، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثروتها، الطبعة الاولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2014.
8. مصطيفى، عبد اللطيف، سانية، عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة الاولى، لبنان، 2014.
9. النسور، اياد عبد الفتاح، اساسيات الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2014.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Andersen, Torben M. "Is there a role for an active fiscal stabilization policy?." CESifo Economic Studies 51, no. 4 (2005): 511-547.
2. Arestis, Philip, Fernando Ferrari Filho, and Fábio Henrique Bittes Terra. "Keynesian macroeconomic policy: Theoretical analysis and empirical evidence." Panoeconomicus 65, no. 1 (2018).

3. Chinn, Menzie D. "Purchasing Power Parity and Real Exchange Rates." In Oxford Research Encyclopedia of Economics and Finance. 2019.
4. Engel, Charles. "Exchange rate policies." BIS Paper 52 (2010): 229-250.
5. Kennedy, Peter E., and Jay Prag. Macroeconomic essentials: Understanding economics in the news. MIT Press, 2017
6. https://books.google.iq/books?hl=en&lr=&id=HiEwDwAAQBAJ&oi=fnd&pg=PR5&dq=Macroeconomic+Essentials&ots=pDOeKJPW95&sig=MpYGw7xBl4YoLwf7G6TCt-PYBG4&redir_esc=y#v=onepage&q=Macroeconomic%20Essentials&f=false
7. Labonte, Marc. "Fixed Exchange Rates, Floating Exchange Rates, and Currency Boards: What Have We Learned?. "Congressional Research Service, the Library of Congress, 2004.
8. Ray, Margaret, and David Anderson. Krugman's economics for AP®, (adapted from Economics, by Paul Krugman and Robin Wells). Worth Publisher, 2015.
9. Rihfenti Ernayani, Rihfenti. "A Brief Review on the Theory of Inflation." A Brief Review on the Theory of Inflation 7, no. 8 (2020). P2069-2072.
10. Sander, Peter. 101 Things Everyone Should Know about Economics: A Down and Dirty Guide to Everything from Securities and Derivatives to Interest Rates and Hedge Funds-And What They Mean for You. Simon and Schuster, 2009.
11. Sari, Warsani Purnama, Linda Lores, and Tizka Bizlanie. "The Effect of Total Savings, Amount of Deposits, and Interest Rate on The Amount of Credit Provided by PT. BPR Mitradana Madani Medan." Accounting and Business Journal 3, no. 1 (2021).
12. Tweneboah, George, and Paul Alagidede. "Dollarization, inflation targeting, andinflationary dynamics in Ghana." Journal of African Business 20, no. 3 (2019): 358-375.
13. Shevchuk, Viktor, and Roman Kopych. "Fiscal policy effects in Ukraine." Argumenta Oeconomica Cracoviensia 18 (2018): 33-50.

الملاحق

الملحق (1): نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى الاساس النقدي في العراق للمدة (2003 - 2021) (مليون دينار)

السنوات	صافي الموجودات الاجنبية	الاساس النقدي	نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى الاساس النقدي%
2003	1,600,000	6708000	23.85
2004	9,314,000	12219000	76.23
2005	17,216,000	13795000	124.80
2006	25,562,000	17521000	145.89
2007	38,375,000	28808000	133.21
2008	58,958,000	42859000	137.56
2009	50,143,000	45,270,000	110.76
2010	57,219,000	53810000	106.34
2011	69,088,000	58698000	117.70
2012	81,436,000	70501000	115.51

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

السنوات	صافي الموجودات الاجنبية	الاساس النقدي	نسبة صافي الموجودات الاجنبية الى الاساس النقدي%
2013	91,731,000	82805000	110.78
2014	78,601,000	71528000	109.89
2015	63,741,000	63049000	101.10
2016	53,534,000	68717000	77.91
2017	58,303,000	65691000	88.75
2018	76,368,000	67161000	113.71
2019	80,362,000	78253000	102.70
2020	78,882,000	88861000	88.77
2021	93,089,000	110137000	84.52

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير السنوية للمدة (2003-2021)

الملحق (2): نسبة مساهمة الدين العام الداخلي والخارجي الى الدين العام الاجمالي في العراق لسنوات (2003 - 2021) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي (1)	الدين العام الخارجي (2)	الدين العام (3)	%3 :1	%3 :2
2003	5,543,684	*141,125,163	146,668,847	3.78	96.22
2004	5,925,061	129,630,480	135,555,541	4.37	95.63
2005	6,593,960	105,066,720	111,660,680	5.91	94.09
2006	5,645,390	81,418,012	87,063,402	6.48	93.52
2007	5,193,705	72,109,684	77,303,389	6.72	93.28
2008	4,455,569	54,658,564	59,114,133	7.54	92.46
2009	8,434,049	52,667,550	61,101,599	13.80	86.20
2010	9,180,806	55,597,230	64,778,036	14.17	85.83
2011	7,446,859	52,836,030	60,282,889	12.35	87.65
2012	6,547,519	51,536,034	58,083,553	11.27	88.73
2013	4,255,549	49,908,298	54,163,847	7.86	92.14
2014	9,520,019	50,375,864	59,895,883	15.89	84.11
2015	32,142,805	52,638,006	84,780,811	37.91	62.09
2016	47,362,251	52,234,944	99,597,1,95	47.55	52.45
2017	47,678,796	73,153,440	120,832,236	39.46	60.54
2018	41,822,918	48,625,780	90,448,698	46.24	53.76
2019	38,331,548	13,205,918*	51,537,466	74.38	25.62
2020	64,246,559	6,903,081	71,149,640	90.30	9.70
2021	69,912,394	600,244	70,512,638	99.15	0.85

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير السنوية للمدة (2003 -2021).
- الجميلي واخرون، تطور الدين العام في العراق للمدة (2004-2018)، العراق.
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية (2003 -2021).

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.62.1.20

*قيم مفقودة تم ايجادها عن طريق ARMA coefficients using maximum likelihood و Cubic Method.

الملحق (3): المتغيرات المالية والنقدية المستخدمة في الدراسة (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة	الايرادات العامة	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع	سعر الصرف
2003	29,586,000	4,901,961	15,985,527	5773601	6953420	1896
2004	53,235,359	32,117,491	32,988,850	10148626	11498148	1453
2005	73,533,599	26,375,175	40,502,890	11399125	14659350	1469
2006	95,587,955	38,806,679	49,232,349	15460060	21050249	1467
2007	111,455,813	39,031,232	52,046,698	21721167	26919996	1255
2008	157,026,062	59,403,374	80,252,182	28189934	34861927	1193
2009	130,642,187	55,589,721	55,209,353	37300030	45355289	1170
2010	167,093,204	70,134,204	69,521,117	51743489	60289168	1170
2011	217,327,107	78,757,667	99,998,776	62473929	72067309	1170
2012	254,225,491	105,139,575	119,466,403	63735871	75336128	1166
2013	273,587,529	119,127,556	113,767,195	73830964	87526585	1166
2014	266,420,385	112,192,126	105,386,623	72692448	90566930	1166
2015	194,680,972	70,417,515	66,470,252	69613150	84527272	1182
2016	196,924,142	73,571,040	54,409,270	75523952	90466370	1190
2017	221,665,710	75,490,115	77,335,955	76986584	92857047	1190
2018	268,918,874	80,873,189	106,569,834	77828984	95390725	1190
2019	276,157,868	111,723,523	107,566,995	86771000	103441131	1190
2020	219,768,798	76,082,443	63,199,689	103353556	119906260	1190
2021	301,439,534	102,849,659	109,081,464	119944017	139885978	1450

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، تقارير السنوية للمدة (2003 - 2021).
- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية (2003 - 2021).
- البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، العراق، بيانات منشورة للمدة (2003 - 2021).